

## اتفاقيات أبراهام تفقد الأردن دوره الوظيفي في المنطقة

### رئيس الوزراء الأردني يعلن «الفطام الاقتصادي» مع تراجع الدعم الخليجي

يشدد المسؤولون الأردنيون في كل إطلاقاتهم على ربط السلام الشامل في المنطقة بحل القضية الفلسطينية عند التطرق لطبيع العلاقات الإسرائيلية الخليجية، وهذا ينطوي وفق الكثيرين على ازدواجية، ذلك أن المملكة الأردنية كانت ثاني دولة عربية تقدم على هذا الخيار ومنذ تسعينات القرن الماضي.

عمان - بدت عمان قلقة ومتحفظة على مسار التطبيع بين الدول الخليجية وإسرائيل، رغم أنها حرصت على عدم التصريح بموقف واضح وصريح تجاه ما يحدث، وهو أمر مفهوم لجهة أن المملكة لا تريد أن تغضب محيطها الخليجي وحليفها الأميركي، وهي تتحاشى أن تدلي برأي رسمي قد يكلفها الكثير.

ومنذ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والإمارات في أغسطس، واستتبعه إعلان آخر الجمعة الماضية عن تطبيع إسرائيل مع البحرين، ليتوج الأمر الثلاثاء بتوقيع رسمي على معاهدتي سلام عرفت بمعاهدتي «أبراهام» نسبة للنبي إبراهيم في البيت الأبيض، حرص المسؤولون الأردنيون على إصدار مواقف لم تخل من دبلوماسية ومراوغة.



عمر الرزاز  
لا سلام عادل إذا استمرت إسرائيل بإجرائها الأحادية

أثار الأمير علي بن الحسين جدلاً واسعاً إثر تغريدة نشرها على حسابه الموقر في تويتر، وشارك فيها مقالاً يهاجم قرار تطبيع الإمارات العلاقات مع إسرائيل. ويرى مراقبون أن ردود فعل الأمير على «التويتري» المتكررة، والتي تناسى فيها أن والده الملك الراحل الحسين بن طلال كان ثاني زعيم عربي يبرم اتفاق سلام مع إسرائيل بعد الزعيم المصري الراحل أنور السادات، تعكس في واقع الأمر موقف أصحاب القرار في المملكة من مسار التطبيع الخليجي الإسرائيلي. ويعد الأردن ثاني دولة عربية أبرمت اتفاق سلام مع إسرائيل في العام 1994 بوادي عربية بعد مصر، وكان سبب الاتفاق مفاوضات سرية دامت لسنوات. ومنذ توقيع الاتفاق شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية نقلة نوعية، ويتدفق اليوم الغاز الإسرائيلي على الأردن رغم الممانعة الشعبية.

«الفطام الاقتصادي» وكيفية تحويله إلى فرصة لتحقيق الاستقلال السياسي. ويرى مراقبون أنه إلى جانب ما قد يفقده الأردن على الصعيد السياسي، فإن هناك قلقاً من أن يأتي حل القضية الفلسطينية مستقبلاً على حسابه، وهذا ربما ما يفسر تركيز المسؤولين الأردنيين على ربط السلام الشامل في المنطقة العربية بحل القضية الفلسطينية، وآخر تلك التصريحات لرئيس الوزراء الرزاز، الذي شدد في حديث لإذاعي «حسني» و«جسي بي سي»، على أنه «لا سلام عادلاً وشاملاً في ظل استمرار إجراءات إسرائيل الأحادية». ويقول سياسي عربي إن الحديث عن مخاوف أردنية من تسوية فلسطينية على حسابه ينطوي على مبالغة، ذلك أن أي دولة عربية لن تقبل ذلك، وما التصريحات الأردنية المركزة على ربط مسار السلام بالملف الفلسطيني سوى محاولة لزر الرماد على العيون، فهي لا تستطيع التعبير صراحة عن تحفظاتها من هذا المسار.



الوضع دقيق في ظل هذه التطورات العاصفة

وأكد رئيس الوزراء الأردني على موقف بلاده الثابت تجاه القضية الفلسطينية، واعتبر «لن نصل إلى السلام العادل والشامل إذا استمرت إسرائيل بإجرائها الأحادية، والتي تقوّض حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس». وسبق وأن ربط وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي نجاح مسار التطبيع مع إسرائيل بتصرفات الأخيرة، حيث قال في بيان إن «التغيير المطلوب والقادر على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يجب أن يأتي من إسرائيل». وأوضح الصفدي «إذا تعاملت إسرائيل مع (اتفاقيات السلام) كحافز لإنهاء الاحتلال وتلبية حق الشعب الفلسطيني في الحرية والدولة المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران 1967، ستتقدم المنطقة نحو تحقيق السلام العادل، لكن إن لم تقم إسرائيل بذلك

ستعقم الصراع الذي سينفجر تهديداً لمن المنطقة برمتها». وفي حديثه الذي نقلته وكالة الأنباء «بترا»، أكد الرزاز على أن «السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة». وتابع «الأردن لن يغير موقفه تجاه القضية الفلسطينية، ولا يزال مؤمناً بالسلام العادل والشامل لكل المنطقة، ولكن له شروطه الواضحة التي لن يجيد عنها به حال من الأحوال». ولفت إلى أن «المملكة تسعى دائماً إلى وحدة الصف العربي في ما يتعلق بكل التحديات الإقليمية والخارجية سواء بعلاقتها مع دول الخليج أو العراق أو مصر». ومنذ بداية العام الجاري، يواجه الفلسطينيون تحديات متعددة، تمثلت في «صفقة القرن» الأميركية، ثم المخطط الإسرائيلي لضخم نحو ثلث أراضي الضفة الغربية، والذي سيغني حتماً إنهاء خيار حل الدولتين لصالح مقاربة دولة لشعبين.

## تحذير من نهر دم مع غزو كورونا لرومية

بيروت - تخطى عدد المصابين بفيروس كورونا المستجد داخل سجن رومية، أكبر سجون لبنان وأكثرها اكتظاظاً، غتبة المثني حالة، وسط تحذيرات من نهر دم في السجن. وأظهر مقطع فيديو مسرّب من السجن خلال الأسبوع الأخير غرماً مكثفة بسجناء ينامون على الأرض قرب بعضهم البعض من دون مراعاة أي تباعد اجتماعي. وفي فيديو آخر، يحمل أحد السجناء سجيناً آخر قال إنه يعاني من عوارض ارتفاع الحرارة ولم يبادر أحد إلى علاجه.

وقال نقيب الأطباء شرف أبو شرف الخميس خلال مؤتمر صحفي إن «أكثر من مئتي حالة مثبتة مصابة بالكورونا» داخل السجن، من دون أن يحسد ما إذا كان العدد يشمل عناصر الأمن.

وكانت قوى الأمن الداخلي أعلنت السبت تسجيل 22 إصابة داخل السجن، 13 منها في صفوف السجناء وتسعة من عناصرها. وقالت إنه تم نقل المصابين إلى مبنى للحجر تم تجهيزه في وقت سابق داخل السجن ويتم إجراء فحوص للسجناء.

ويؤيّد السجن الواقع قرب بيروت نحو أربعة آلاف سجين، أي أكثر بنحو ثلاث مرات من قدرته الاستيعابية. وأوضح أبو شرف أن إدارة السجن «أخذت كل الاحتياطات اللازمة» بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، إلا أنه شدد على أن «المشكلة هي في عدم تعاون السجناء مع الإدارة الصحية وعدم انصياعهم للتدابير الصحية الضرورية».

وفي مقطع فيديو مسرّب الأربعاء، هدّت مجموعة من السجناء في مبنى الحكوميين «بنهر من الدم» ما لم تنته إجراءات فورية لتخفيف الاكتظاظ. وقال أحد السجناء بينما وقف مع قرابة نحو مئة شخص في باحة خارجية من دون وضع كمامات أو تباعد اجتماعي «نحن نموت في قلب السجن.. لا عناية ولا وقاية ولا عزل».

وتشكو السجون عموماً في لبنان، خصوصاً سجن رومية، من نقص في الخدمات الأساسية وشروط النظافة. وأعلن وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن السبت العمل مع وزارتي الداخلية والدفاع لتأمين مستشفيات في البقاع ومستشفى في بيروت للسجناء والموقوفين.

## تركيّا تسعى لتحديد مصر وشرح علاقاتها بالدول الحليفة في المنطقة

أنظمة الدفاع الجوي ومعدي العبوات الناسفة التي يمكن وضعها على جانب الطرقات.

وقسر عضو لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان المصري، اللواء حمدي نخيت، أن التصريحات التركية لا تنفصل عن المناخ العام الدولي الذي انقلب ضدها في عقب مواقفها العدائية في شرق المتوسط، وعبارات الغزل ترتبط بزيادة الضغوط الأميركية التي مارستها إدارة الرئيس دونالد ترامب على الرئيس التركي لتحسين علاقاتها مع الدول العربية، في ظل تفاهات عربية إسرائيلية تسعى واشنطن لنجاحها.

وأوضح لـ «العرب»، أن أنقرة وجدت نفسها وحيدة في الميدان بعد أن طالبتها الولايات المتحدة بسحب قواتها من شرق المتوسط وسط دعاء أوروبي لسياسات اردوغان، ومواقف روسية التي حملت تفسيرات تقف ضد الخطوات التركية في ليبيا وشرق المتوسط، ما دفعها للعب بورقة الغزل الكلاسيكي بحثاً عن استقطاب مصر.

ويرى مراقبون أن أي تغيير حقيقي في العلاقات بين أنقرة والقاهرة لن يكون فائتاً، بل محكوم بمنظومة إقليمية ودولية، إذا وجدت مصلحة في هذه الخطوة سوف تعمل على تحقيقها، لأن هناك جملة من القضايا الشائكة من الصعوبة أن يلتقي فيها البلدان، ما لم تكن مصحوبة بضغط قوي لتسويتها.

عن تعريته في بعض المحطات، لأن كل الإنشادات الإيجابية التي ينطوي عليها فقيرة في الإجراءات التي تؤكدتها، ولم تغير من مواقف وحسابات أنقرة شيئاً. وأعلنت مصر واليونان، الثلاثاء، رفضهما للتصريحات الاستفزازية التي تزعم الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط وتضع الأمور في إطار المواجهة والتأجيج.

ويشير توسع تركيا في التلميحات إلى أنها تريد بأي وسيلة تخريب التعاون بين مصر وحلفائها، فهي تعلم أن التنسيق يضعف قوة خصوصاً في شرق المتوسط وليبيا. وتصورت أنقرة أن اتفاقها البحري مع حكومة الوفاق في طرابلس قبل نهاية العام الماضي، وأضاف مصر نحو 30 ألف كيلومتر من المياه الإقليمية، كغزل وتريد أن يكون هناك تواصل، بغض النظر عن أي خلافات سياسية قائمة.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري، في مؤتمر صحفي عقده مع وزير الخارجية الأرميني زوراب مناتساكانيان، الأحد، «إذا لم تتوافق التصريحات التركية مع أفعال فلا أهمية لها.. هناك من يجلب مقاتلين أجانب وتنظيمات إرهابية إلى ليبيا». وكشف تقرير للقيادة الأميركية في أفريقيا «أفريكوم»، أنه بين الأول من أبريل وأخر يونيو الماضيين، نقلت تركيا مئات من وحدات قواتها النظامية إلى ليبيا، تحديداً من فرق المدربين والمستشارين وأفراد المشرفين على

الأزمة بما يحول دون الصعود إلى حافة الهاوية، وقد تجد دول كبرى نفسها منغمسة في صراع محتمل أن يتحول إلى أزمة عالمية. وحددت القاهرة في 20 يونيو الماضي خطاً أحمر في سرت والجفرة، وطالبت بعدم تخليه من قبل تركيا وفريق حكومة الوفاق الذي تدعمه في طرابلس، لأن ذلك يعني تدخل مصر عسكرياً في الأزمة، وبعدها لم يشهد الخط تجاوزاً عملياً من أنقرة، وبدأ الحديث عن وقف إطلاق النار بتواتر بدعم قوى دولية.

ويقول متابعون إن أجهزة استخبارات تابعة لقوى إقليمية ودولية نشطة في ليبيا، تحاول ضبط إيقاع مختلفة، وملتى بالتعقيدات الإقليمية، من مصلحة البلدين التنسيق، طالما لا يرغبان في الصدام مباشرة. وحددت القاهرة في 20 يونيو الماضي خطاً أحمر في سرت والجفرة، وطالبت بعدم تخليه من قبل تركيا وفريق حكومة الوفاق الذي تدعمه في طرابلس، لأن ذلك يعني تدخل مصر عسكرياً في الأزمة، وبعدها لم يشهد الخط تجاوزاً عملياً من أنقرة، وبدأ الحديث عن وقف إطلاق النار بتواتر بدعم قوى دولية.

وأوقع خطاب الليونة التركي المفتعل أحد ساستها في تناقض فاضح، حيث قال أوغلو إن مصر «لم تنتهك في أي وقت الجرف القاري لتركيا في اتفاقيتها التي أبرمتها مع اليونان وقبرص بشأن مناطق الصلاحية البحرية.. لا أريد أن أبخسها (مصر) حقها بدعوى أن العلاقات السياسية بيننا ليست جيدة للغاية، وإبرام اتفاق مع مصر بهذا الخصوص يقتضي تحسن تلك العلاقات السياسية». واعتبرت تركيا سابقاً أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة وأثينا «باطلة»، وتنتهك أيضاً الحقوق البحرية الليبية، وشنت عليها حملة سياسية وإعلامية. واعتادت مصر أن تواجه خطاب تركيا السياسي ببرود وعدم اكتراث، لأنه أصبح فاقداً للثقة والمصداقية، ويميل إلى تبني منهج التقية، يظهر خلاف ما يبطن، ولا تتوقف القاهرة

وأكدت مصادر عسكرية أن جميع أجهزة الاستخبارات المحترفة لديها خطوط اتصالات مفتوحة مع خصوصاً والمتنافسين معها، بغرض منع تجنب الصدام في مناطق الصراعات المشتركة، وهي كثيرة في حالة مصر وتركيا. وأضاف لـ «العرب»، أن التنسيق الاستخباراتي ضروري لتفسير أي حركة عسكرية على الأرض، كي لا يفسرها أي من الطرفين على أنها عدوانية وموجهة ضده عمداً، ما يؤدي إلى تسخين غير مقصود، ربما يتطور إلى التحام. وفي مسرح عمليات مفتوح مثل ليبيا تتواجد فيه أذرع عسكرية تركية

عبرت مواقف تركية عديدة حيال مصر عن حالة واضحة من الازدواجية، ففي الوقت الذي لم تغير فيه أنقرة سلوكها من الملفات الخلفية الحادة، في ليبيا أو شرق البحر المتوسط، أو المرتزقة ودعم المتطرفين والإخوان، تزعم أن هناك تعاوناً استخباراتياً بين البلدين، وتبعث برسائل ترمي من ورائها الإيحاء بالدفء. وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، الخميس، إن هناك مباحثات على مستوى الاستخبارات بين أنقرة والقاهرة، ولم يحدد متى وأين وكيف، والأهم ماذا.



لا حل مصرياً مع تركيا إلا بتوافق إقليمي